التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على الميزانية العراقية

الدكتور
عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي
جامعة فيلادلفيا

بحث

مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع

لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الزرقاء

المنعقد تحت شعار:

تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال

للفترة 10 الى 11 نوفمبر 2009

الأردن

ABSTRACT

The Iraqi economy is not isolated from the international économique Crise. The fall of the price of crude oil is one of the négative influences of this crise. The revenue of the oil exports constitutes an important element in thé GDP of Iraq and the major element of its annual budget. Thus the Iraqi economy is suffering from. thé international économique crise.

1) المقدمة

لم يبقى بلد في العالم من لم تصبه تداعيات الأزمة المالية العالمية التي حـصلت فـي الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر أو غير مباشر. جزئيا أو كليا. وكل ما قبل مـن أثار سلبية لهذه الأزمة على الاقتصاديات الدولية من حيث قدرتها أو عدم قـدرتها علـى تحمل أثار هذه الصدمة, فإنها في نفس الوقت قد كشفت عن مكـامن الخلـل فـي هـذه الاقتصاديات والقوانين والإجراءات المطلوب اتخاذها.

ومن هنا نجد ان الأزمة المالية العالمية وما تبعتها من تداعيات اقتصادية قد أصـابت الاقتصاد العراقي عن واقعه الحقيقي من حيث كونه اقتصاد ريعي يعتمد بـشكل أساسـي على إنتاج وتصدير النفط الخام. وأن الأزمة الماليـة العالميـة قـد أصـابت بتـداعياتها الاقتصادية اسعار النفط الخام العالمية التي بلغت ذروتها اكثر من (147) دولار للبرميـل لتنخفض الى ما يقارب (32) دولار للبرميل خلال شهور معدودة. ولنتصور بعـد ذلـك كيف سيكون تأثير هذه التداعيات على الاقتصاد العراقي وعلى الميزانيات السنوية للدولـة العراقية التي تواجه متطلبات مهمة وعديدة خلال السنوات القادمة.

أ – هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد فيما إذا كان هنالك علاقة بين التذبذبات في أسعار النفط العالمية الناشئة من تداعيات ألازمه ألاقتصاديه العالمية وتأثيرها علـى الميزانيـة العامـة للدولة العراقية.

ب – مشكلة البحث:

يتطرق هذا البحث الى بيان مدى تأثير إيرادات النفط خلال الفترات الزمنيـة الـسابقة واستحواذها على الجزء الأكبر من مصادر تمويل الميزانية والتي ادت الى تخلف مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في هذا المجال.

ج – فرضية البحث:

1) لا توجد علاقة بين التذبذب في أسعار النفط وحجم الإنفاق في الميزانية السنوية للدولة العراقية.

2) هناك علاقة قوية بين التذبذبات في أسعار النفط وحجم الإنفاق في الميزانية السنوية للدولة العراقية.

د – أبعاد البحث:

تقتصر هذه الدراسة على معرفة العلاقة بين التذبذبات في أسعار النفط العالمية كنتيجة للازمة الاقتصادية العالمية ومقدار التخصيصات التي ترصد في الميزانية السنوية.

وقد تم اعتماد الدولار الأمريكي في حساب الميزانية وكذلك الإيرادات المتحققة من مبيعات النفط العراقية بالرغم من انخفاض سعره في الأسواق العالمية إضافة إلى التغير الذي حصل في قيمة الدينار العراقي خلال الفترة السابقة.

ه – منهج البحث:

استخدم المنهج الوصفي في عملية اختبار الفرضيات من البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر منشورة لدى البنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للإحصاء وأخرى من على شبكة الانترنت.

2 – الأزمة المالية العالمية:

تباينت الآراء في مسببات الأزمة المالية العالمية. فقد بين د. جمعه عباد أن الأزمة المالية تكونت أساسا مما يعرف بالرهن العقاري الذي نجم عن ارتفاعات في أسعار العقار التي حاول المستثمرون والبنوك من الاستفادة من هذه الفرصة وزيادة التوسع في الأصول وكان بالنتيجة أن عجز أصحابها عن سداد قيمتها وبالتالي إلى انهيار أسعارها في ظل ضعف الرقابة أو انعدامها على المؤسسات المالية الوسيطة. أما نبيل حشاد فقد أشار إلى ان بداية الاضطراب كانت بسبب الارتفاع السريع المستمر في حالات التعثر عن السداد في سوق الرهن العقاري العالية المخاطر في سياق عملية تصحيح رئيسية تشهدها سوق المساكن في أمريكا وما أعقبتها من ارتفاع حاد في فروق العائد على الأوراق المالية المضمونة بتلك الرهون العقارية بما في ذلك التزامات الدين المضمونة بأصول على نحو يجتذب مراتب ائتمانية مرتفعة.

نجد أن التداعيات اللاحقة سرعان ما امتدت من خلال نظام مالي شديد الاعتماد علـــى الرفع المالي ليتسبب في خفض السيولة في المعاملات بين البنوك وأضعاف كفاية رأس المـــال وفرض تسوية طارئة لأوضاع مؤسسات وساطة مالية كبرى وإحداث اضطراب مالي عميـــق في أسواق الائتمان والحث على إعادة تسعير المخاطر في مجموعة كبيرة من الأدوات المالية المختلفة. أما الدكتور مانع العتيبة فيعتقد ان أسباب الأزمة قد لا تنحصر بأزمة الرهن العقاري الذي حدث في عام 2007 كما يعتقد الكثير على الرغم من تأثيرها المباشر وإنما هناك عوامل أخرى أو أسباب أخرى تزامنت معها مثل أزمة الغذاء العالمية وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية ولكن تبقى أزمة الرهن العقاري هي القشة التي قصمت ظهر البعير.

وأورد غير هؤلاء أسبابا بنيوية تتعلق بهيكل النظـــام الاقتـــصادي وحريـــة التجـــارة وغيرهما ساهمت في تكوين هذه الأزمة. وقد أشار في هذا الصدد عالم الاقتـــصاد الأمريكـــي الحاصل على جائزة نوبل, عندما اقترح الرئيس الأمريكـــي تخـــصيص 850 مليـــار دولار لمعالجة الأزمة, أن هذا العلاج قد قدم إلى مريض يعاني من نزف داخلي.

3 – التذبذب في أسعار النفط

أثرت الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول المنتجـــة للـــنفط. إذ انخفـــضت الأسعار من ما يزيد عن (147)[1] دولار إلى (32) دولار للبرميل في غضون أشـــهر. وهـــو يبين بوضوح ان احى تداعيات الأزمة المالية العالمية كانت علـــى أســـعار الـــنفط. فارتفـــاع الأسعار لم يحصل فجأة. بل أخذ بشكل متدرج من (40) دولار في شهر أيار عام 2004 إلى (70) دولار في شهر أب 2005 إلى (100) دولار في كانون الثاني 2008 والى أكثر مـــن (147) دولار في نفس السنة ليبدأ في التراجع, بعد أن بلغ ذروته, ليقؤب من (32) دولار مع بداية هذه السنة. ولم تنفع معها محاولات الأوبك في تخفيض حجم العرض من النفط كي تعاود الأسعار كما كانت عليه أو وقف تدهورها. وكان تأثير قراراتها محدودا لان السوق النفطيـــة هي أساساً غير منضبطة تماما. لان هناك دولا منتجة كثيرة خارج منظمة أوبك أو حتى بعض دول الأوبك لا تلتزم بحصصها تماما من الإنتاج. وستحاول كل دولة تعويض ما خسرته مـــن إيرادات عامة بزيادة كمية إنتاجها ولو بشكل غير فعلي.

فيبقى المعروض من النفط فوق الطلب وتبقى العقود في نطاق تمشية الأمور أي ربما تختفي عقود الشراء الكبيرة الحجم في ظل الخوف من تدهور للأسعار.(د.العتيبة)

والسؤال الذي يطرح هنا هل أن ارتفاعات الأسعار تعكس واقعا اقتصاديا يعبر عنه بألية العرض والطلب؟.

وجهتي نظر تجيب عن هذا السؤال:

اعتاد الإعلام الغربي أن يحمل دول منطقة أوبك احتكار تحديد السعر والى العوامل الطبيعية والسياسية والى حد ما جانب الطلب. وهو يعلم جيدا أن الأوبك لا تسيطر على أكثر من 40% من الإنتاج العالمي والباقي من خارجها. وأن الولايات المتحدة هي ليست مستوردة فقط بل منتجة ايضا. في حين يشير إعلام الدول المنتجة وغيرها أن ليس هناك نقص في العرض من النفط الخام وان السبب هو ضعف طاقة المصافي وقلة الاستثمار فيها وأن إعصار كاترينا عام 2005 الذي دمر المصافى في الساحل الجنوبي الشرقي للولايات المتحدة قد أدى إلى نقص في المنتجات النفطية النهائية وليس النفط الخام. إضافة إلى دور المضاربات في العقود الآجلة من قبل بعض المؤسسات الاستثمارية في الأسواق النفطية قد أسهم هو إضافة إلى انخفاض قيمة الدولار الذي يسعر به النفط الخام قد أسهم في ارتفاع أسعار النفط العالمية.وما العودة التي حصلت مؤخرا (73–65) الا دليلا على ذلك.

فبعد ان اتجه سعر البرميل إلى الارتفاع ليصل ما يقارب (73) دولار في الأسابيع القريبة الماضية عاود الانخفاض مرة ثانية. وأرجع المتعاملون أن الانخفاض في أسعار النفط يعود إلى الانتعاش للدولار الأمريكي وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط يعود ويقلل بالتالي الطلب عليه. بل وان هناك مخاوف من ان تكون أسعار النفط الحالية عالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية تؤدي بالتالي إلى ضغوط على أسعار النفط.

4 – تداعيات الأزمة على الاقتصاد العراقي:

بعد تدهور أسعار النفط العالمية وما تبعها من أزمة اقتصادية كانت هي المنفذ الخطير للازمة على الاقتصاد العراقي. وليس النظام المصرفي أو الائتمان للأسباب التالية:

- أن النفط هو المورد الأساسي للمال العام في العراق
- ليس للعراق محافظ او صناديق سيادية أو استثمارية
- النظام المصرفي في العراق غير متداخل مع النظام المصرفي العالمي

وبذلك فأن التأثير الأساسي سيكون في مجال هبوط الإيرادات العامة إلى الحد الذي يضع تحديات كبيرة أمام وزارة المالية في وضع الموازنة العامة الفيدرالية وسيكون عام 2009 هو عام العبور بفضل الاحتياطات الموجودة.

وهناك قنوات أخرى ثانوية انتقلت منها الأزمة إلى الاقتصاد العراقي تمثلت في الحد من تدفق السيولة النقدية لشركات الأعمار والاستثمار العالمية والمحلية والتي كان (90%) منها تؤخذ من البنوك العالمية المتهالكة سالبا وبالتالي دفع هذا الوضع بهذه الشركات للعزوف عن دخول العراق أو العمل فيه. كما أدت الأزمة إلى تقليل فرص الحصول على المساعدات والمنح الدولية التي كان مؤولا لها أن تساعد العراق في عملية الأعمار وإنعاش اقتصاده. وللتعرف على واقع النفط في الاقتصاد نعرض الجدول التالي الذي يبين مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال الفترة 2004 – 2005.

جدول (1)

مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي العراقي

خلال الفترة 2004 – 2008 (مليون دولار)

السنة	إيرادات النفط الخام (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	3 = 1/2(%)
2004	17456	36487	48
2005	23199	49954	46
2006	29708	64805	46
2007	37847	88006	43
2008	61884	133022	46

المصدر: البنك المركزي العراقي, النشرات الإحصائية للاعوام 2004 – 2008.

يظهر الجدول السابق الموقع الكبير الذي يحتله النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي فبالرغم من أن نسبة المساهمة قد انخفضت من (48%) عام 2004 إلى (43%) عام 2007 إلا أنها عادة وارتفعت غالى (46%) عام 2008 وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي على موارد النفط في حين ان القطاعات الإنتاجية والخدمية تشكل القسم المتبقي من الناتج المحلي الإجمالي. وبسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق سابقا لم يتم تطوير هذه القطاعات بل تخلفت بشكل كبير فقد أشار التقرير الاقتصادي الدوري حول مؤشرات الوضع الاقتصادي للعراق للربع الأول من عام 2007 الصادر عن البنك المركزي إلى أن قطاع الزراعة يعاني العديد من المشاكل والمعوقات التي أدت إلى تراجع إنتاجيته, حيث احتل المرتبة الخامسة من حيث نسبة أهميته في الناتج المحلي الإجمالي والبالغة (3,75%) التي تعادل (377,1) مليون دولار خلال فترة الربع الأول من عام 2007 مقابل (697) مليون دولار خلال نفس من العام الماضي أي

بانخفاض (45,9%) ويعزى ذلك إلى انخفاض إنتاجية الدونم الواحد. حيث تراجع إنتاج المناطق المحيطة بالعاصمة بغداد والمتخصص بإنتاج الفواكه والخضر والتي كانت تسد نسبة كبيرة من احتياجات سكان العاصمة. فضلا عن تخلف أو قدم عوامل الإنتاج وتدني مستوى الإدارة المزرعية للفلاحين إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم قدرة المنتوج الزراعي المحلي على منافسة المستورد إضافة إلى مشاكل أخرى تتعلق بالوقود والكهرباء وشحة المياه التي تناقصا كبيرا.

أما قطاع الصناعة على الرغم من أهمية هذا القطاع الا انه احتل المرتبة السادسة من حيث نسبة الأهمية البالغة (1,08%) والتي تعادل (117,5) مليون دولار خلال نفس الفترة السابقة من عام 2007 مقابل (194,2) مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي أي بنسبة انخفاض (39,5%) ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى تدهور الوضع الأمني وما تعرضت له القاعدة الصناعية في البلد من أعمال التخريب فضلا عن غلق بعض المصانع لعدم توفر قطع الغيار للمصانع المهمة أو بسبب انقطاعات التيار الكهربائي.

وحتى قطاع النفط لا يعقل ان يبقى إنتاج العراق وتصديره من النفط الخام بهذه الكمية المتواضعة وأن الإحصائيات تشير بأنه ثاني دولة في العالم من حيث الاحتياطي بعد المملكة العربية السعودية.

أما بالنسبة إلى أثر النفط في تكوين إيرادات الميزانية السنوية للدولة فنجده في الجدول التالي:

جدول (2)

مساهمة إيرادات النفط الخام في تكوين موارد الميزانية

العامة للدول خلال السنوات 2004 – 2009 (مليون دولار)

السنة	الايرادات النفطيه (1)	موارد الميزانية (2)	3 = 1/2(%)
2004	17456	22762	77
2005	23199	27516	84
2006	29708	33258	89
2007	37847	43093	88
2008	61884	67000	92
2009	50000	59000	85

من العمود 3 أعلاه يلاحظ تنامي دور إيرادات النفط الخام في تكوين الميزانية العامة للدولـــة بتشقيها التشغيلي والاستثماري. فقد ارتفعت نسبة المساهمة مـــن (77%) عـــام 2004 إلـــى (92%) عام 2008 وهو العام الذي بلغت ذروة الأسعار في السوق العالمية إلـــى (147,27) دولار للبرميل الواحد. ومن منتصف هذا العام أيضاً بدأ انحدار الأســـعار كإحـــدى تـــداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية, إلى أن وصل إلى حوالي (32) دولار للبرميل في بدايـــة الـــسنة التالية.

ونتيجة لذلك, يلاحظ ان ميزانية عام 2009 قد انخفضت مواردها النفط الخـــام مـــن (67) مليار دولار عام 2008 الى (59) مليار دولار عام 2009 بسبب انخفاض إيـــرادات الـــنفط الخام من ما يقارب (62) مليار دولار إلى (50) مليار دولار كـــأخر تعـــديل جـــرى علـــى الميزانية لهذه السنة.

اذ سبقه تعديل أخر خفض مورد الميزانية من (80) مليار إلى (67) مليار ثم إلى حوالي (59) مليار. على ان يسدد العجز من فائض السنة السابقة.

وبالطبع يلاحظ ان تداعيات الأزمة المالية واضحة في هذا الشأن. فقد أدت إلى إجراء مراجعة إجمالي الموازنة الاتحادية لعام 2009 وتخفيض إيراداتها المتوقعة بشكل أولـــي مـــن (80) مليار دولار إلى (67) مليار على افتراض أن سعر تصدير الـــنفط العراقـــي ســـيكون بمقدار (62,5) دولار للبرميل الواحد بدلا من السعر المفترض سابقا(80) دولار للبرميل.

ومن ثم إجراء تخفيض ثاني إلى (67) مليار دولار والى تخفيض ثالث إلـــى حـــوالي (59) مليار دولار على أساس سعر (50) دولار وبمعدل تصدير (2) مليون برميل يوميا. لذا فأن تدهور أسعار النفط جعل التفكير ينعطف في اتجاه أخر. فموازنة 2009 تم تصحيحها عدة مرات مع انخفاض أسعار النفط. بمعنى ان الموازنة العراقية تتقلب كلما تقلبت أسعار النفط في العالم على الرغم من زيادة الإيرادات الغير نفطية.

ومما يستوجب الإشارة إليه في هذا الشأن أيضا أن ارتفاع نسبة مساهمة النفط الخـــام في تمويل الميزانية العامة للدولة يعني تخلف في مـــساهمات قطـــاعي الـــصناعة والزراعـــة وضعف الجهاز الضريبي في خلق موارد كافية للميزانية العامة بالإضافة إلى ضـــعف قـــدرة الجهاز المصرفي في الاستجابة للتأقلم مع التطورات التقنية الجارية في هذا القطاع في الـــدول المتقدمة وحتى المجاورة.

5 – التحليل الإحصائي

بالاستفادة من بيانات الجدول (2) لإيضاح مدى الترابط بين إيـرادات الـنفط الخـام وإيرادات الميزانية العامة للدولة نستخدم تحليل الانحدار وفقا لبرنامج SPSS حيث اسـتطعنا الحصول النتائج كما في الجدول. اذ اظهر ان معامل التحديد المصحح قد بلـغ (0,991) ممـا يعني ان النموذج قد فسر (99%) من الاختلاف.

وان هناك علاقة قوية بين المتغير المستقل للموارد المتأنية من مبيعات الـنفط الخـام والمتغير التابع لموارد الميزانية السنوية.

وعند اختبار فرضية:

$$H0 = a + bx = O$$
$$H1 = a + bx = Ø$$

وعند مستوى معنوية 0,05 نجد ان القيمة المحسوبة أكبر من نظيرتها المعنوية لـذلك ترفض الفرضية الصفرية. كما ان النموذج يدل على معنوية عالية significance = 0,000 وان اشارة المتغير المستقل الداخل للنموذج قد جاءت موجبة وهـذا يعنـي انـه كلمـا زادت الموارد المتأتية من مبيعات النفط الخام زادت موارد الميزانية السنوية للدولة.

اضافة الى المقياس المتعلق بالبواقي المعيارية standardized التي تدل على الكفـاءة العالية للنموذج.

Model summary

model	R	R square	Adjusted R square	Std. Error of the estimate
1	0.995[a]	0.991	0.989	1884.67812

ANOVA°

Model	Sum of squares	Df	Mean square	F	Sig
Regression 1	1.6E+009	1	1557230126.4	438.408	.000[a]
Residual	14208046	4	3552011.612		
Total	1.6E+009	5			

predictors (constant), VAR00002 .a
o. Dependant variable: VAR00003

coefficients[a]

Model 1	Unstandarized coefficients		Standardized coefficients	T	Sig
	B	Std.Erorr	Beta		
(constant)	3608.554	1993.071		1.811	.144
VAR00002	1.049	.050	.995	20.938	.ooo

dépendant variable: VAR00003 .a

6 – **الاستنتاجات والتوصيات**

أ – **الاستنتاجات**

1) سيتعرض المورد الأساسي للياردات العامة إلى انحدار خطير خلال الأعوام الثلاث القادمة.

ومن غير المتوقع أن تعود الأسعار العالية السابقة إلا في حالة حدوث كوارث سياسية في المنطقة.

والسعر المتوقع للاستقرار عند حدوثه هو (75–80) دولار للبرميل الواحد الأمر الذي يعني ان حالة الاسترخاء التي صاحبت إيراداتها النفطية في السنوات الأخيرة والتي لم تكن بسبب أنشطة الاستخراج والتصدير إنما بسبب ارتفاع الأسعار, انتهت تماما ولم يعد بالإمكان الاطمئنان إلى وجود أسعار مرتفعة.

2) أن نقص الموارد يقابلها احتمال ارتفاع معدلات الإنفاق العام ويمكن ان يكون من أبرزها الالتزام الأمني حيث تنسحب القوات الأجنبية بموجب الاتفاقية في عام (2011) مما يعني إنفاق المزيد من الأموال لشراء الأسلحة, المعدات والمنشآت وتهيئة الكادر لغرض التشغيل.

3) التباطؤ في عمليات الاستخراج والتصدير للنفط الخام خلال الفترة السابقة لبلد يقوم على النفط لأسباب فنية وتمويلية وامنية كي يعوض عن النقص في مدى مساهمة الجهاز الإنتاجي (الصناعة والتجارة) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

4) من غير الممكن من الناحية السياسية والاجتماعية إجراء تقشف حاد في الموازنة, يدفع المواطن ثمنه في ظل ظروف صعبة لا يتحمل فيه المواطن أعباء إضافية. كما أن خفض سقوف الاستثمار سيعني تراجعا في عملية إعادة البناء خصوصا بالنسبة لوحدات الإنفاق التي استطاعت أن تحقق نسب مرتفعة في الانجاز خلال الأعوام الأخيرة.

5) أن وضع الاقتصاد العراقي واقتصاره على جهاز إنتاجي يوفر السلع والخدمات لا يسمح أبداً بإنتاج أي أسلوب غير زيادة التصدير النفطي في الوقت الراهن فلا التمويل بالعجز والإصدار النقدي والاقتراض الداخلي والخارجي بالأدوات الايجابية سيكون لها آثار مدمرة على الاقتصاد العراقي. فحافز الطلب مثلا سيؤدي إلى زيادة الاستيراد لأنه ليس لدينا جهاز إنتاجي يستجيب لاحتياجات السوق ويوفر السلع ومن ثم تزداد حاجته للعمال يتخلق دخولا أخرى وهكذا سينتعش الاقتصاد فالعكس لدينا سيحصل حيث سيغمر ما تبقى من أجهزتنا الإنتاجية بسبب المنافسة غير العادلة مع البضاعة

المستوردة وتذهب الأموال للاستيراد ولم يكون بإمكان البنك المركزي ان يسيطر على قيمة العملة من خلال المزادات نتيجة ما سيحدث من إقبال على وحدات النقد الأجنبـــي في مقابل تناقص الوحدات بسبب تدني أسعار النفط وما ســيرافق ذلــك مــن أثـــار تضخمية.

ب – التوصيات

1) منح قطاع النفط والغاز وضعا خاصا من خلال وضع خطة تنفذ زمنيا وترفد بالموارد المالية والخبرة البشرية والتقنية الحديثة سواء كانت من المصادر المحلية أو الأجنبية وكذلك التوسع في منح العقود للشركات الأجنبية مع المحافظة على الحقوق الوطنية وعلى أسس اقتصادية. اذ من غير المعقول ان يبقى هذا المستوى المتدني من الإنتاج والتصدير والعراق يملك ثاني احتياطي في العالم من النفط الخام.

2) معالجة المشاكل الفنية والاقتصادية التي تواجه قطاعي الإنتاج (الصناعة والزراعة) والاستفادة من القدرات البشرية المتوفرة خاصة في قطاع الصناعة للنهوض بهذا القطاع تعويضا لحالة التخلف التي سادت في العقود السابقة ورفده بأحدث التقنيات المتوفرة بحيث تؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

3) تقوية الجهاز الضريبي من خلال سن القوانين المنظمة ودعمه بالكوادر الكفوءة لمعالجة حالة التهرب التي يلجأ اليها المكلفون بهدف رفع نسبتها في موارد الميزانية السنوية.

4) خلق بيئة جاذبة للمستثمرين وانفتاح الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي تدريجيا ضمن ضوابط محددة.

5) تكوين مناطق تجارة حرة يشارك العراق في تأسيسها بحيث تحقق عائدا جيدا للاقتصاد العراقي تعمل على استيعاب القوى العاملة العاطلة وتساهم في زياد الدخل القومي.

6) إقامة جهاز مصرفي رصين وفعال يأخذ دوره في تجنب أثار الأزمة وتوظيف مدخرات الأفراد في المجالات المنتجة ويشجع على تسهيل استقدام رؤوس الأموال الأجنبية وحركتها.

7 – المصادر

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات, بغداد, النشرات الاحصائية للسنوات 2005, 2006, 2007.
- هلال الطعان: موازنة 2009 والازمة المالية العالمية, بحث منشور على موقع وزارة المالية العراقية, في يوم 20–8–2009.
- د.عماد محمد علي: اثر الازمة المالية على الاقتصاد العراقي, مجلة الرائد, العـــدد40, في 4–10–2009.
- الاقتصاد والأعمال في أسعار النفط خلال أربعة عقود, موقع الجزيرة, فـــي 17–4–2008.
- د. جمعة عباد: الأزمة المالية العالمية, بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة الماليـــة العالميـــة في جامعة الجنان, لبنان, 2009.
- نبيل حشاد: الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي, بحث منشور على موقع المعرفة–الجزيرة في 14–10–2009.
- البنك المركزي العراقي: دائرة الإحصاء والأبحاث, أبحـــاث وإحـــصاءات للـــسنوات 2004–2008, بغداد.
- د.مانع سعيد العتيبة: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي محاضـــرة في وزارة المالية , 10-5-2009, بغداد.